



الأمير عبدالعزيز بن سلمان: اتفقا على عقد اجتماع بشأن سوق النفط في 4 يناير

## السعودية وروسيا توقعان اتفاقيات بـ 5 مليارات دولار



وزير الطاقة السعودي صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان مع نائب رئيس الوزراء الروسي

وكالات: قال وزير الطاقة السعودي صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، إنه اتفق مع الجانب الروسي على عقد اجتماع بشأن سوق النفط في 4 يناير.

وأضاف وزير الطاقة السعودي خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نائب رئيس الوزراء الروسي، الكسندر نوفاك، في إطار اللجنة السعودية الروسية المشتركة أنه يأمل بأن يكون اجتماع اللجنة السعودية - الروسية في مارس حضورياً.

وقال وزير الطاقة السعودي في مقابلة مع شبكة الجزيرة، إن اتفاق «أوبك+» أنقذ الصناعة النفطية العالمية، وأكد أن هذه السوق تدار بالتفاهات فقط، ولا يمكن إخضاعها لمفهوم حرية السوق.

وأشار الأمير عبدالعزيز بن سلمان إلى أن التزام «أوبك+» بالاتفاق الأخير كان الأقوى مقارنة بالاتفاقيات السابقة.

وأضاف أن المملكة كان لها رأي مختلف بداية أزمة كورونا، لأن هذه الجائحة قد يكون لها تأثير كبير، ونؤمن باستدراك الأمور واتخاذ إجراءات مبكرة لاحتوائها.

«مورغان ستانلي» يستأنف برنامج إعادة شراء الأسهم في يناير 2021

## «الفيدرالي» يسمح للبنوك باستئناف المدفوعات للمستثمرين.. بشروط



وكالات: أعلن بنك الاحتياطي الفيدرالي أنه سيسمح للبنوك العاملة في البلاد باستئناف مدفوعاتها للمستثمرين، لكن مع اشتراطات محددة.

وقال الاحتياطي الفيدرالي إن توزيعات الأرباح وعمليات إعادة شراء الأسهم الخاصة للبنوك لن يسمح لها بتجاوز المتوسط المسجل في الفصول الأربعة الماضية.

وسمح البنك للمصارف الأميركية باستئناف عمليات إعادة شراء الأسهم في الربع الأول من عام 2021، بعد أن أصدر قراراً في يونيو الماضي بوقفها مؤقتاً جراء تداعيات وباء «كورونا».

وأشار المركزي الأميركي إلى أن متطلبات رأس المال ستظل عند نفس مستوياتها المشروطة مؤخراً، في محاولة لضمان وجود احتياطات كافية لتعويض الخسائر غير المتوقعة.

وقال نائب الاحتياطي الفيدرالي للرقابة «راندال كورل»: «كان النظام المصرفي مصدر قوة خلال العام الماضي، وتؤكد نتائج الاختبار الأخيرة أن البنوك الكبيرة يمكن أن تستمر في إقراض الأسر والشركات حتى خلال فترات اقتصادية سلبية للغاية».

وقال الفيدرالي قد ذكر أن اختبار التحمل الخاص بالبنوك أظهر قدرتها على الاحتفاظ بمعدل رأسمال أعلى من الحد الأدنى المطلوب في حال حدوث سيناريو يشمل هبوط الناتج

أكد خلال الاجتماع بهم ضرورة «تكوين» جميع القطاعات التابعة

## المدلج لقيادات «التجارة»: استكمال الميكنة بالسرعة القصوى.. و3 أشهر لإحداث التغيير



فيصل المدلج خلال اجتماعه مع قياديي وزارة التجارة والهيئات التابعة



فيصل المدلج

## 50 وسيطاً عقارياً جديداً باكورة تعاون «التجارة» مع «اتحاد الوسطاء»

طارق عربي

بالالتحاق بالدورة التدريبية مطلع الأسبوع القادم، ليصل إجمالي عدد الوسطاء العقاريين الجدد إلى 50 متدرباً.

وفي هذا الخصوص أكد رئيس الاتحاد الكويتي لوسطاء العقار عبدالعزيز الدغيشم، أن هذه الخطوات جاءت بعد التعاون الوثيق والمتبادل بين كل من وزارة التجارة والصناعة واتحاد وسطاء العقار، والتي تهدف في نهاية الأمر إلى تنظيم السوق العقاري، مؤكداً أن الدورات التدريبية التي بدأ الاتحاد بتنظيمها إنما تستهدف المنتسبين الجدد والسابقين على حد سواء.

وأضاف أن دور الاتحاد لن يتوقف عند هذا الحد فحسب، وإنما سيستمر ليضم تقديم دورات تدريبية لمنتسبيه تتعلق بغسيل الأموال، وذلك تطبيقاً لتعليمات وزارة التجارة والصناعة في هذا الشأن، إلى جانب مجموعة جديدة من الدورات العقارية التي تهدف في نهاية الأمر إلى تطوير قدرات الوسطاء العقاريين ومساعدتهم على العمل بكل سهولة واحترافية.

في إطار خطواتها الجادة نحو تنظيم السوق العقاري، بدأت وزارة التجارة والصناعة بتطبيق قرارها الوزاري الأخير رقم 164 لسنة 2020 بشأن تنظيم مزاولة مهنة السمسرة العقارية، وتفعيل الجانب الخاص بالزمام الوسيط

العقاريين الجدد بالحصول على دورة تدريبية أولاً، ثم العمل كمتدرب لدى أي من مكاتب الوساطة العقارية المعتمدة لمدة شهر واحد، يتعلم من خلالها أصول الوساطة العقارية. وعلمت «الأنباء» أن باكورة هذه الخطوات بدأت من خلال توجيه 50 متدرباً جديداً نحو الالتحاق بالدورات التدريبية التي ينظمها الاتحاد الكويتي لوسطاء العقار، حيث تم إلحاق 25 متدرباً كدفعة أولى في أولى الدورات التدريبية ثم توزيعهم على المكاتب العقارية المعتمدة من قبل وزارة التجارة والصناعة والمنتسبين لاتحاد الوسطاء، فيما سيبداً الدفعة الثانية التي يبلغ عددها 25 متدرباً كذلك

أكد وزير التجارة والصناعة وزير الدولة للشؤون الاقتصادية فيصل المدلج أهمية استكمال برنامج الميكنة بالسرعة القصوى في جميع قطاعات الوزارة والهيئات التابعة، داعياً إلى الانتهاء من مشاريعه وفق الخطة الزمنية.

وطالب المدلج لدى اجتماعه مع قياديي الوزارة والهيئات التابعة، تقديم خطة عمل محددة بثلاثة أشهر تتضمن إجراءات وآليات تترجم إلى إنجازات على أرض الواقع يلمسها المواطن.

ووجه المدلج تعليمات صارمة بالعمل على «تكوين» جميع القطاعات التابعة، مشدداً على ضرورة تكوين الوظائف الاستشارية بنسبة 100٪، مؤكداً أنه سيكون مسانداً لأي متطلبات يحتاج إليها القياديون في هذا الشأن.

وقال المدلج: «ليس أمامنا خيار سوى الإنجاز»، مطالباً الجميع بضرورة مضاعفة العمل لتطوير أساليب العمل، ومتابعة جميع القطاعات، بعد أن قطعت الوزارة والجهات التابعة شوطاً كبيراً في هذا المجال.

وأشار إلى أهمية المراقبة الدورية في جميع القطاعات، وإرساء منهج المتابعة الحثيثة لكل ما يعترض سبل العمل، بما يسهم في تحسينه وإنجاز معاملات المراجعين بسهولة ويسر.

وطالب المدلج من قياديي الوزارة الالتزام بقاعدة رئيسية ترتكز على ثلاثة أسس، «إرضاء رب العالمين ومصلحة الوطن والمواطن»، مؤكداً أنه سيسانداً الجميع في الارتقاء بالعمل وتذليل أي عقبات تعترض خطط تطويره والنهوض بالأداء.

## تقرير الشال

يوظف 81,5٪ من العمالة المواطنة ونصفهم بطالة ممتعة

## القطاع العام.. باهظ التكلفة هابط الإنتاج كمًّا ونوعاً



كماً ونوعاً، وعاجز عن خلق فرص عمل مستدامة، لذلك هو اقتصاد غير مستدام. يوظف القطاع نحو 81,5٪ من العمالة المواطنة ويدعم ما عداها، أكثر من نصفهم بطالة مقنعة، ولأن الوظيفة العامة عالية المكافأة وقليلة المتطلبات، لن يستطيع القطاع العام والقطاع الخاص بتكوينهما الحالي استيعاب القادمين إلى سوق العمل، أي أن ميزان العمالة غير مستدام. إذا أضفنا إلى ما تقدم متطلبات الثورة ضد الفساد، وثورة إصلاح جوهرى للارتقاء

أكد تقرير «الشال» الأسبوعي أنه لم يعد بإمكان البلد شراء الوقت بفائض المالية العامة، فالعجز الفعلي لموازنتها في السنة المالية السابغة بلغ نحو 3,9 مليارات دينار، والعجز المتوقع للسنة المالية 2021/2020 سيبلغ نحو ضعفين ونصف الضعف سابقها، ففي أفضل الأحوال سيبلغ نحو 10 مليارات دينار، أو نحو 26٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019، ونحو 6,5٪ من حجم احتياطي الأجيال القادمة، وعصر النفط إلى أقول وإن استغرق عقدين أو ثلاثة من الزمن، والمعدل السنوي لسعر برميل النفط على المدى المنظور، لن يتجاوز 60 دولاراً أميركياً في أحسن الأحوال، وهو أدنى بنحو 30٪ عن سعر التعادل للموازنة وفقاً لحسابات وزارة المالية، بما يعنيه كل ذلك من فقدان لاستدامة المالية العامة.

وقال التقرير: الاقتصاد أيضاً يعاني من خلل هيكلية بسيطرة القطاع العام بمساهمة بنحو 70٪ من إجماليه، ولا بأس في ذلك لو كان قطاعاً ذا كفاءة عالية، ولكنه قطاع باهظ التكلفة هابط الإنتاج

بانخفاض سنوي 63,4٪.. وتوقعات بتحقيقه فانضاً متديناً لكامل العام الحالي

## 1,85 مليار دينار فائض الميزان التجاري في النصف الأول

في أسعار السلع والخدمات المتنوعة من معدل نحو 110,9 إلى معدل نحو 113 (+1,9٪).

وأشار إلى انخفاض المعدل الموزون للفائدة على الودائع من نحو 1,876٪ في الربع الأول من 2020 إلى نحو 1,603٪ في الربع الثاني من العام الحالي، أي بنسبة انخفاض ربع سنوي 14,6٪. وواصل المعدل الموزون للفائدة على القروض انخفاضه من نحو 4,672٪ إلى نحو 4,039٪ للفترة نفسها، أي بنسبة انخفاض ربع سنوي 13,5٪.

وحسب التقرير، بلغ حجم ودايع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية نحو 37,74 مليار دينار، مرتفعاً من مستوى 35,897 مليار دينار في نهاية الربع الأول، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي 5,2٪. وأخيراً، ارتفعت مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص إلى نحو 41,426 مليار دينار، من نحو 40,960 مليار دينار في نهاية الربع الأول، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت 1,1٪.



الربع الثاني من العام الحالي ارتفاعاً طفيفاً بلغت نسبته نحو 0,3٪، إذ بلغ معدلها نحو 115,7 (سنة 2013=100) مرتفعاً من معدل نحو 115,4 في الربع الأول من العام الحالي، ويعزى ذلك إلى غلبة تأثير الارتفاع

من 2019 والبالغ نحو 5,057 مليارات دينار. ومن المتوقع أن يحقق الميزان التجاري فائضاً متديناً لكامل العام الحالي، وذلك واحد من المؤشرات على انزلاق الاقتصاد إلى حافة الخطر. وسجلت أسعار المستهلك في

قال تقرير «الشال» الأسبوعي إن الميزان التجاري - صادرات سلعية ناقص واردات سلعية - قد حقق في الربع الثاني 2020 فائضاً طفيفاً بلغ نحو 90 مليون دينار، بانخفاض 94,9٪ عن مستوى فائض الربع الأول من العام الحالي، والانخفاض الشديد سوف يواكب نتائج ما تبقى من العام الحالي. وبلغت قيمة صادرات الكويت السلعية في الربع الثاني من العام الحالي نحو 1,979 مليار دينار منها نحو 89,1٪ صادرات نفطية، بينما بلغت قيمة وارداتها السلعية - لا تشمل العسكرية - نحو 1,889 مليار دينار، وفقاً للبيانات الإحصائية الفصلية (أبريل - يونيو 2020) لبنك الكويت المركزي.

وكانت الكويت قد حققت فائضاً في الربع الأول من العام الحالي بلغ نحو 1,76 مليار دينار، أي أن الميزان التجاري قد حقق فائضاً في النصف الأول من العام الحالي بنحو 1,85 مليار دينار، وهو أدنى بنحو 63,4٪ عن الفائض المحقق في النصف الأول



**THE WORLD BANK**  
IBRD - IDA | WORLD BANK GROUP

The World Bank is seeking a local Operations Analyst (OA) for its Kuwait Country Office. S/h will be assigned to do Portfolio Monitoring and Implementation including Budget and Billing. As well s/he will be requested to prepare inputs into business plans and coordinate program agreements. S/he will be responsible to undertake research and analytical tasks on specific country issues. S/he will be also required to conduct country-level reporting; coordinating country-level portfolio review, Country Office guidelines, help with Country Engagement Framework reporting and liaising with authorities.

### Selection Criteria:

The position requires a master's degree in economics, business, project management, international development, or related field and at least 2 years of experience in an international environment. The successful candidate will be recruited for 2-year Term Appointment.

Details (vacancy # req10352) are available in the World Bank Careers website: [www.worldbank.org/careers](http://www.worldbank.org/careers). All applications must be submitted through this website. The closing date for submitting your application is December 31, 2020.